

نظریه اعتبارات عقلی / اشکالها و پاسخها

○ اشکال اول

○ مطارحات، ص ۳۴۴:

- و اما الذين يقولون ان الامكان و الوجود و الوحدة و نحوها امور لها هويّات زائدة على الماهية التي لحقتها في الاعيان احتجوا بحجج منها قولهم:
<الحجة الاولى> انا اذا قلنا «الشيء موجود في الاعيان» او «ممکن في الاعيان» او «واحد كذا» ندرك تفرقة بين هذا و بين ما نحكم «انه ممکن في الذهن» او «واحد» او «موجود». فليس الا ان الممكن العيني امكانه في الاعيان، و كذا الوجود و الوحدة، فانه ممکن و موجود في الاعيان لا انه ممکن و موجود في الذهن فحسب.

○ پاسخ به اشکال اول

○ مطارحات، ص ۳۴۶:

- و قولکم فی الحجّة الاولى - انه ممکن فی الاعيان او موجود فی الاعيان فيستدعى ان يكون امكانه او وجوده في الاعيان - غير صحيح، اذ لا يلزم من صحة حكمنا عليه انه ممکن في الاعيان ان يكون امكانه واقعا في الاعيان، بل هو محكوم عليه من قبل الذهن انه في الاعيان ممکن، و محكوم عليه ايضا انه في الذهن ممکن، فالامكان صفة ذهنية يضيفها الذهن تارة الى ما في الذهن و تارة الى ما في العين، و تارة يحكم حكما مطلقا متساوي النسبة الى الذهن و العين. -

و يبطل هذا النمط من احتجاجكم في الامكان و الوحدة و الوجود و نحوها بما يقال «ان شيء كذا ممتنع الوجود في الاعيان». - و ليس معنى قولنا «ممتنع الوجود في الاعيان» ان للامتناع صورة في الاعيان ، و لا يتأتى لأحد ان يزعم ان الممتنع ان لم يكن له امتناع في الاعيان يكون واجبا او ممكنا على ما ذكرتم في الحجّة الثانية.

○ اشکال دوم

○ مطارحات، ص ۳۴۴:

- الحجّة الثانية لهم: هو انه ان لم يكن ممكنا في الاعيان لكان في الاعيان ممتنعا او واجبا، و لو لم يكن واحدا لكان كثيرا، و لو لم يكن موجودا لكان معدوما، اذ لا يخرج الشيء عن كلّ متقابلين من هذه، فيلزم ان يكون المحكوم عليه بانه موجود او ممکن او واحد في الاعيان معدوما او ضروري وجود او عدم او كثيرا، و هو محال.

○ پاسخ به اشکال دوم

○ مطارحات، ص ۳۴۶:

▪ و «فی الحجّة الثانية» التحقیق انّ الصفات تنقسم الى صفات لها وجود فی الذهن و العین - کالبیاض -، و الى صفات توصف بها الماهیّات و لیس لها وجود الاّ فی الذهن و وجودها العینیّ هو أنّها فی الذهن - کالنوعیّة المحمولة علی الانسان و الجزئیّة المحمولة علی زید - فانّ قولنا «زید جزئیّ فی الاعیان» لیس معناه انّ الجزئیّة لها صورة فی الاعیان قائمة بزید، و كذلك الشیئیّة کما یسلّمها کثیر منهم أنّها من المعقولات الثوانی، و مع هذا یصحّ ان یقال «انّ جیم شیء فی الاعیان» و الامکان و الوجود و الوجوب و الوحدة و نحوها من هذا القبیل. فکما لا یلزم من کون شیء جزئیّاً فی الاعیان او ممتنعاً فی الاعیان ان یكون للجزئیّة صورة و ماهیة زائدة علی الشیء فی الاعیان - و کذا الامتناع - فلا یلزم من کون شیء ممکناً او موجوداً فی الاعیان ان یكون امکانه او وجوده فی الاعیان، و کما انّ هذه الأشياء لیس فی الاعیان لها صورة فکذلك مقابلاتها، فلا یلزم من لا کون امکان شیء فی الاعیان ان یكون ممتنعاً فی الاعیان، بل الامتناع و الوجوب و الامکان حالها واحد فی انّ شیئاً منها لا یتصور ان یكون له تحقّق فی غیر الذهن. فبطلت حجّتکم الاولى و الثانية.

○ اشکال سوم

○ مطارحات، ص ۳۴۵:

▪ الحجّة الثالثة لهم، قالوا: لو كان هذه الأشياء محمولات عقلیّة لا امورا فی ذوات الحقائق کان للذهن ان یلحقها بأی ماهیّة اتفقت، فکان کلّ امر یقرن الذهن به أنّه موجود فی الاعیان قد حصل فی الاعیان موجوداً، و كذلك الواحد و الامکان، و لیس هکذا

○ پاسخ به اشکال سوم

○ مطارحات، ص ۳۴۷:

▪ و اما الحجّة الثالثة - و هی قولکم «انّ هذه ان كانت ذهنیّة کان للذهن ان یلحقها بأی ماهیّة اتفقت و كانت تصدق علیه» - باطلة، فانه لیس من شرط الامر الذهنیّ ان یكون متساوی النسبة الى جمیع الماهیّات، أ لیس کون الشیء جزئیّاً امراً ذهنیّاً ؟ و لیس لنا ان نلحقه بكلّ ماهیّة شئنا، بل ببعض الماهیّات التي یصدق علیها بخصوصها ذلك، و كذلك الجنسیّة و النوعیّة و الامتناع و ما یشبه ذلك، و الاعتبارات لا یلحقها الذهن الاّ بما یلاحظ صلوحها له لخصوص للماهیّات.

○ اشکال چهارم

○ مطارحات، ص ۳۴۵:

▪ الحجة الرابعة مختصة بالوجود لهم، قالوا: انّ الماهية - التي كانت معدومة فحصلت - ان لم يفدها الفاعل شيئاً به تتحقق، فهي على العدم كما كانت، و ان افادها الفاعل شيئاً حين صارت موجودة فليس الوجود اذ لا تصير الماهية موجودة بغير الوجود.

○ پاسخ به اشکال چهارم

○ مطارحات، ص ۳۴۸:

▪ و اما الحجة الرابعة - و هي قولهم «انّ الماهية التي كانت معدومة ان لم يفدها الفاعل شيئاً فهي بعد على العدم» - فيها غلط رديء اذا الماهية - اذا كانت معدومة - لا يصح ان يقال «يفيدها الفاعل شيئاً فتصير به موجودة»، فانّ الذي يفيده امر شيئاً ليصير به بحال ينبغي ان يكون له هوية اوّلاً حتى يضاف اليها أنّها يفيدها الفاعل امراً. ثمّ هذا الكلام ينقلب عليه بنفس الوجود: فانه في حالة عدم الماهية منتف، فالفاعل هل اعطاه عند التحصيل شيئاً به يتحقق او لم يفده شيئاً؟ فان اعطاه امراً به يصير متحققاً فهو الوجود، فللوجود وجود يعود اليه الكلام. و ان لم يفده، فهو على العدم كما ذكر في الماهيات . - اجاب بعضهم بانّ الفاعل اذا اوجد يعطى حقيقة الوجود لا وجود الوجود. عارضه الخصم بانّ الفاعل اذا اوجد شيئاً اعطى نفس حقيقته لا شيئاً آخر، فانّ هؤلاء يرون انّ الماهيات نفسها من مبدعها، فيقولون في أصل الماهية ما قالوا في الوجود، و يجيبون عن هذه الحجة الرابعة في الماهية بعين ما يجيب هو عنها في الوجود، فانّ القضية كالتضية فيما يرجع الى هذه الحجة. -

○ دیدگاه ملاصدرا

○ اسفار، ج ۱، ص ۳۳۶:

▪ و الحق أن الاتصاف نسبة بين شيئين متغايرين بحسب الوجود في ظرف الاتصاف فالحكم بوجود أحد الطرفين دون الآخر في الظرف الذي يكون الاتصاف فيه تحكم نعم الأشياء متفاوتة في الموجودية و لكل منها حظ خاص من الوجود ليس للآخر منها فلكل صفة من الصفات مرتبة من الوجود يترتب عليها آثار مختصة بها حتى الإضافيات و أعدام الملكات و القوى و الاستعدادات فإن لها أيضاً حظوظاً ضعيفة من الوجود و التحصل لا يمكن الاتصاف بها إلا عند وجودها لموصوفاتها.

○ نقد ملاصدرا بر دیدگاه شیخ اشراق

○ اسفار، ج ۱، ص ۳۳۴:

■ إن من الصفات ما لها وجود في الذهن و العين جميعا سواء كان وجوده انضماميا كالبياض و هو ما يكون لها صورة في الأعيان أو انتزاعيا كالعمى بمعنى أن يكون وجود الموصوف في الخارج بحيث يفهم منه تلك الصفة و صورة كل شيء عندنا نحو وجودها الخاص به بناء على طريقتنا من نفي وقوع الماهيات في الأعيان و نفي مجعوليتها بل الواقع في الأعيان بالذات - منحصر في الوجود و لا حظ لغير حقيقة الوجود من الكون في الأعيان و كون الماهيات في الأعيان عبارة عن اتحادها مع نحو من حقيقة الوجود لا على الوجه الذي ذهب إليه النافون للكلّي الطبيعي. و من الصفات ما ليس لها وجود عيني بأحد من الوجهين المذكورين أصلا إنما وجودها العيني هو أنها حال ذهني لموجود ذهني كالنوعية للإنسان و الجزئية للأشخاص كما أنه ليس معنى قولنا زيد جزئي في الواقع أن الجزئية لها صورة خارجية قائمة بزيد فكذلك ليس معناه أن زيدا في الخارج - بما هو في الخارج جزئي في ملاحظة العقل.